



بنك الكويت الوطني
النصف الأول من العام 2023
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
18 يوليو 2023



المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح للربع الثاني والنصف الأول من العام 2023
الأحد، 23 يوليو 2023

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 18 يوليو 2023 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيدة/ شيخة البحر – نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثاني والنصف الأول من العام 2023. ينضم إلينا اليوم نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيدة/ شيخة البحر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثاني والنصف الأول من العام 2023.

كما عهدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ بعرض بيان اخلاء المسؤولية. أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية عن البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات أداء البنك خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام 2023 من قبل السيدة/ شيخة البحر، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيدة/ شيخة البحر، لتوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

شيخة البحر:

مساء الخير جميعاً. يسعدني تواجدي معكم اليوم لحضور مؤتمر المحللين واستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الثاني من العام 2023، وإطلاعكم على أداء بنك الكويت الوطني خلال هذه الفترة والتوقعات الخاصة بالفترة المتبقية من العام الحالي.

على الصعيد العالمي، بدأت المؤشرات الاقتصادية لمعظم الاقتصادات تشهد تحسناً تدريجياً مما أدى بدوره إلى تحسن آفاق النمو وتقليل مخاطر الركود. بالإضافة إلى ذلك، تلاشت تداعيات الأزمة

المصرفية الأخيرة ولم نشهد أي تداعيات ملحوظة حتى الآن في أوضاع الائتمان في أعقاب التعثر الذي شهدته بعض البنوك.

حيث تحسنت توقعات النمو الخاصة بمعظم الاقتصادات المتقدمة في الأشهر القليلة الماضية، في حين كان التعافي الاقتصادي في الصين بعد جائحة كوفيد-19 متفاوتاً بشكل مخيب للآمال، مما أثر سلباً على الميزان الخارجي للعديد من الدول بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكننا القول إن أسعار النفط تأثرت هي الأخرى جراء تلك التطورات.

أما بالنسبة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي بعد الأداء القوي الذي شهدته خلال العام 2022. وقام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته لنمو دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2023 وخفضها من 3.58% إلى 2.86%، نظراً إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز بعد تقليص الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج والتأثيرات الناجمة عن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي باعتبارها من المحركات الرئيسية للنمو، وإن كان النمو غير النفطي ما يزال جيداً.

وفي الكويت، من المتوقع أن تتراجع الظروف الاقتصادية في العام 2023، على الرغم من انها ما زالت تعتبر قوية، وذلك في ظل تلاشي تأثير التعافي القوي بعد الجائحة، بالتزامن مع انخفاض إنتاج النفط امتثالاً لتخفيضات الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج. أما بالنسبة للنشاط الاستهلاكي، فما تزال الدوافع الأساسية قوية، بما في ذلك نمو سوق العمل بصورة مستمرة، وتدابير الدعم الحكومي، والتركيبة السكانية المواتية. من جهة أخرى، بدأت أنشطة أعمال الشركات في اكتساب بعض الزخم بعد فترة من الركود على خلفية تحسن المعنويات، والتي ساهم في دعمها الانتعاش الذي شهدته سوق المشاريع إلى حد ما. ونتوقع أن يستقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت في العام 2023 قبل أن يرتفع إلى 3.3% في العام 2024.

كما قد يساهم مشروع مسودة الموازنة التوسعية الذي اقترحتة الحكومة في تعزيز الاستهلاك المحلي والنشاط الاقتصادي على الرغم من خفض النفقات الرأسمالية المدرجة في الموازنة. إلا أن تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات التنموية، على خلفية تحقيق بعض الاستقرار السياسي، قد يؤدي إلى نمو قوي للنفقات الرأسمالية على مدار السنوات القادمة حتى في ظل التخفيضات المدرجة في مسودة الموازنة. ويعتبر نشاط سوق المشاريع من أبرز المؤشرات الجوهرية، إذ بلغت قيمة المشروعات المسندة منذ بداية العام الحالي نحو 900 مليون دينار كويتي، مما يشير إلى انتعاش قوي مقارنة بمستويات العام 2022. بالنظر إلى الفترة المتبقية من العام 2023، قد يستمر الزخم القوي في ظل قيام الحكومة الجديدة بإعطاء الأولوية لتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

وبالانتقال لأداء بنك الكويت الوطني خلال هذه الفترة المالية، فمارزلنا نشهد اتجاهات ربحية قوية للغاية لكل من الأداء على أساس ربع سنوي ومنذ بداية العام الحالي. حيث حققنا أداءً قوياً خلال الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2023 ليبلغ صافي الربح 275.3 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 15.8% على أساس سنوي. وساهم ارتفاع الإيرادات من الأنشطة الرئيسية للبنك في تحقيقنا لهذا النمو الملحوظ في صافي الربح. وبالنسبة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2023، ارتفع صافي الربح بنسبة 16.4% على أساس سنوي ليصل إلى 141.1 مليون دينار كويتي، وبذلك يكون البنك قد حقق هذه الفترة المالية أعلى أرباح ربع سنوية على الإطلاق. كما أقر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني توزيع أرباح نقدية نصف سنوية للمرة الثانية بواقع 10 فلس للسهم الواحد.

والأهم من ذلك، نجحنا في الحفاظ على اتجاهات قوية للغاية من الناحية التشغيلية، حيث نمت إيراداتنا بمستويات تجاوزت معدل نمو النفقات التشغيلية، وبالتالي حققنا نمواً قوياً للغاية في الإيرادات قبل استقطاع المخصصات والضرائب والذي وصل إلى 359.2 مليون دينار كويتي، أي نمو بلغت نسبته 23.1% على أساس سنوي.

وما يزال تركيزنا ينصب بصفة رئيسية على خلق قيمة لمساهميننا كما يتضح من التحسن المستمر لمعدلات الربحية، إذ بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.53% والعائد على متوسط حقوق المساهمين 15.2%.

أما على صعيد الإستراتيجية، يواصل بنك الكويت الوطني تنفيذ ركائزه الاستراتيجية الجوهرية والتي تركز على التنوع والحفاظ على حصتنا السوقية. كما احتفظنا بمركز تنافسي قوي في السوق المحلية ونجحنا في الحفاظ على مكانتنا كالبنك المفضل سواء للعملاء من الأفراد أو ذوي الملاءة المالية العالية أو الشركات أو المؤسسات المحلية والأجنبية. وعلى الصعيد الدولي، ما زلنا نركز على ترسيخ شبكة قوية لعملائنا في الأسواق الرئيسية الكبرى، والعمل على تنمية أنشطة الأعمال في عدد من الأسواق التي تشمل مصر والإمارات والسعودية، مع تعزيز مكانة المجموعة ودورها الريادي على المستوى الإقليمي في مجال إدارة الثروات.

كما نتطلع لمواصلة الاستثمار في التكنولوجيا والمنصات الرقمية وتوسيع نطاقها على مستوى المجموعة. وسوف يساهم ذلك على العمل بشكل أكثر كفاءة والنمو في المجالات المختلفة والأسواق الرئيسية، من أجل تحقيق تطلعات كافة أصحاب المصالح. هذا إلى جانب التركيز بشكل كبير على الابتكار كمحرك رئيسي للنمو في المستقبل.

وعلى صعيد آخر، يواصل بنك الكويت الوطني دمج المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أعمال البنك وثقافته وعملياته، والقيام بدور فعال، وتسريع وتيرة التحسين المستمر للسياسات والافصاحات التي تصدر فيما يتعلق بأمور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان مستقبل أكثر استدامة. حيث يستند البنك على أربع ركائز أساسية تقوم عليها استراتيجية الاستدامة التي تم تحديثها مؤخراً، وهي تحديداً: الخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا، والحوكمة من أجل المرونة. كما نعتبر مسيرتنا المستمرة في مجال الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من تحسين أداء الأعمال وزيادة تأثيرنا الإيجابي في العالم. وقمنا مؤخراً بإصدار تقرير الاستدامة للعام 2022، والذي يركز على هذه الركائز الأربعة التي تقوم عليها استراتيجية بيئتنا الاجتماعية والمؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا للمرة الأولى بإجراء عمليات التدقيق الخارجي لبيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. هذا إلى جانب حصول البنك على تدقيق مستقل لمواءمة تقريره مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية للربع الثاني والنصف الأول من العام 2023 بمزيد من التفاصيل.

تفضل سوجيت.

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

سوجيت رونغي:

أشكرك سيدة/ شيخة.

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً.

يسعدني اقتناص هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للمجموعة عن فترة النصف الأول من العام 2023.

قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي ربح قدره 275.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2023، أي بنمو بلغت نسبته 15.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، بما يعكس قو الأداء التشغيلي للمجموعة ويؤكد النمو المستمر لأنشطة أعمالنا، حيث أدى الأداء التشغيلي القوي لبنك الكويت الوطني إلى تحقيقه أعلى أرباح ربع سنوية حتى تاريخه.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال هذه الفترة المالية.

استفاد البنك من ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة في الكويت خلال النصف الأول من العام 2023. في غضون ذلك بدأت الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى في الانحسار ومع ذلك ما تزال مخاطر الدخول في حالة من الركود الاقتصادي قائمة، إلا أننا متفائلين بحذر بأن البيئة التشغيلية ستظل مستقرة بصفة عامة خلال الأرباع القادمة.

ونتجه الآن لتغطية نتائجنا المالية عن فترة النصف الأول من العام 2023.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس زيادة صافي الربح بواقع 37.5 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 15.8% على أساس سنوي مقارنة بنتائج النصف الأول من العام 2022 مدى النمو القوي لصافي ربح المجموعة. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار الفائدة ونمو حجم الأعمال وقوة الأداء التشغيلي. إذ نمت قروض المجموعة بنسبة 7.1% على أساس سنوي عبر خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. كما ساهمت الاستثمارات في أوراق مالية في تعزيز أصول المجموعة بنمو قدره 19.7% مقارنة بيونيو 2022.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفاضل التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 359.2 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 67.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 23.1% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022. كما نمت صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 89.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 18.8%، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 22.1 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 12.0%، مقارنة بالنصف الأول من العام 2022.

وبوتيرة مماثلة، تجاوز الفاضل التشغيلي للربع الثاني من العام 2023 المستويات المسجلة في الربع السابق بنسبة 3.6% على خلفية نمو الإيرادات التشغيلية بدعم رئيسي من صافي إيرادات الفوائد. وأدى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان في الربع الحالي إلى نمو صافي الربح بنسبة 5.2% مقارنة بالربع الأول من العام 2023.

وسوف نتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

يواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 24% من مصادر الإيرادات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 432.1 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2023، بنمو بلغت نسبته 24.1% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من ارتفاع أسعار الفائدة والنمو السنوي لحجم الاقراض وغيرها من الأصول المدرة للفوائد على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنسبة 7.2% مقارنة بمستويات يونيو 2022 لتصل إلى 34.5 مليار دينار كويتي.

وكما نلاحظ من خلال الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تحسن متوسط صافي هامش الفائدة في النصف الأول من العام 2023 وصولاً إلى 2.52%، ليعكس بذلك تحسناً بمقدار 34 نقطة أساس مقارنة بالنصف الأول من العام 2022 بدعم من ارتفاع العائدات، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل. حيث بلغ متوسط العائد وتكلفة التمويل 5.53% و3.36% في النصف الأول من العام 2023، على التوالي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. في ذات الوقت، ما زلنا نتمتع بقاعدة قوية ومستقرة للودائع منخفضة التكلفة مما يعود بالفائدة على المجموعة.

وبالنسبة للربع الثاني من العام 2023، بلغ صافي هامش الفائدة 2.56%، في حين بلغ متوسط العائد للربع الحالي 5.73% مقابل 5.31% في الربع الأول من العام 2023. في ذات الوقت، ارتفعت تكلفة التمويل إلى 3.55% في الربع الحالي مقابل 3.16% في الربع الأول من العام 2023.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 34 نقطة أساس، أي من 2.18% في النصف الأول من العام 2022 إلى 2.52%. حيث ساهم كل من القروض والأصول الأخرى، بدعم قوي من ارتفاع أسعار الفائدة على أساس سنوي وتزايد حجم أنشطة الأعمال، في نمو صافي هامش الفائدة بنحو 128 نقطة أساس و111 نقطة أساس على التوالي. إلا أن ارتفاع تكلفة التمويل أثر سلباً على صافي هامش الفائدة بنحو 205 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 133.8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2023، أي أعلى بنسبة 4.5% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022. وقد ساهم صافي الأتعاب والعمولات بنحو 99.6 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل

بالعملات الأجنبية بما قيمته 17.4 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 16.8 مليون دينار كويتي.

وسجلت إيرادات الرسوم والعمولات نمواً قوياً بلغت قيمته 7.2 مليون دينار كويتي، أي أعلى بنسبة 7.8% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022 مما يعكس المساهمة القوية عبر قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. في حين انخفضت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية في النصف الأول من العام 2023 بنحو 6.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2022 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تأثير التحركات غير المواتية للعملات الأجنبية على إصداراتنا من الأوراق المالية الدائمة المقومة بالدولار ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال.

ونمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بنحو 5.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2022، بما في ذلك صافي إيرادات الاستثمار الذي تأثر إيجابياً نتيجة لارتفاع تقييمات السوق.

وشهدنا أداءً قوياً على صعيد إيرادات الأتعاب والعمولات وذلك بفضل تنوع مصادرها عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها. كما تعتبر مصادر الإيرادات من غير الفوائد المتصلة بأنشطة الأعمال الأساسية من أبرز المصادر الرئيسية للإيرادات مقارنة بالإيرادات الأكثر تقلباً المرتبطة بأنشطة التداول.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 206.6 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2023، أي مرتفعاً بنسبة 12.0% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022. ويعكس نمو التكلفة إلى حد ما زيادة مستويات أنشطة الأعمال في الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة. وتضمنت المصاريف الإدارية الأخرى تبرعات بقيمة مليون دينار كويتي لدعم جهود الإغاثة لمتضرري زلزال تركيا وسوريا في إطار المساهمات المجتمعية للمجموعة.

كما تشمل المصروفات التشغيلية للمجموعة مواصلة ضخ الاستثمارات نحو عدد من المبادرات الجوهرية والتقنيات والعمليات الرقمية، بما يمكن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها والاستفادة القصوى من مواردها لتحسين الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دوراً حيوياً في خدمة العملاء مع الارتفاع الملحوظ للمعاملات الإلكترونية والتي وصلت إلى مستويات قياسية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

ونتيجة للنمو الملحوظ الذي شهدته الإيرادات التشغيلية، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 36.5% في النصف الأول من العام 2023 مقابل 38.7% في النصف الأول من العام 2022، وبنسبة 38.2% للعام 2022 بأكمله.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 48.0 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر الأولى من العام 2023، أي بزيادة قدرها 26.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2022. وكما تذكرون، تميز النصف الأول من العام 2022 وأكمله باسترداد مخصصات محددة بمبالغ كبيرة. وتضمنت مخصصات النصف الأول من العام الحالي 48.4 مليون دينار كويتي كمخصصات خسائر الائتمان، مع تحرير جزءاً بسيطاً لصالح الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى. وبلغت قيمة المخصصات المحددة 12.2 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة المخصصات العامة 36.2 مليون دينار كويتي، والتي تضمنت عنصر هام خاص بالمخصصات العامة الاحترازية. وما تزال المجموعة تحرص على اتباع نهجاً محافظاً في إدارة مخاطر الائتمان.

وبلغت تكلفة المخاطر في النصف الأول من العام 2023 نحو 44 نقاط أساس مقابل 8 نقطة أساس في النصف الأول من العام 2022، على خلفية الاستفادة من استرداد المخصصات كما أوضحنا سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمية قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من مرونة الإيرادات.

وكما هو مبين في الرسم البياني على الجانب الأيسر من الشريحة، ارتفعت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية للمجموعة في النصف الأول من العام 2023 بنسبة 19.6% على أساس سنوي. ووصل صافي الربح إلى 72.4 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 26.5 مليون دينار كويتي، وذلك بفضل قوة الأداء التشغيلي وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. وواصلت الفروع الخارجية للمجموعة تسجيل نسبة مساهمة قوية في كل من الإيرادات التشغيلية وصافي ربح المجموعة بنحو 25% و26% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 41.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2023، مرتفعاً بنسبة 24.8% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022 فيما يعزى إلى التحسن القوي للإيرادات التشغيلية وانخفاض المخصصات.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 40% و22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجية تنوع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 36.1 مليار دينار كويتي كما في يونيو 2023، بنمو بلغت نسبته 5.3% مقارنةً بيونيو 2022.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 21.6 مليار دينار كويتي نمواً بنحو 1.4 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 7.1% على أساس سنوي ونسبة 2.7% خلال النصف الأول من العام. وأثر انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي سلباً على قيمة نمو القروض بالدينار الكويتي منذ النصف الأول من العام 2022، إلا أن قيمة القروض - في كلا القطاعين التقليدي والإسلامي - في الكويت ومن خلال العمليات الدولية سجلت نمواً.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 20.3 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً قوياً بنسبة 7.1% على أساس سنوي وظلت عند نفس المستويات المسجلة في ديسمبر 2022. في حين استقرت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية عند مستوى 3.7 مليار دينار كويتي، متراجعة هامشياً في النصف الأول من العام 2023 ومقارنةً بالمستويات المسجلة في يونيو 2022. وواصلت المجموعة الاستفادة من نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وكما هو متوقعاً في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل. إلا أن المزيج التمويلي العام للمجموعة على مدار الأشهر القليلة الماضية وبصفة عامة ما يزال مستقراً وإيجابياً.

ويعكس نمو الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على ودائع العملاء، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 66% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطي المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للنصف الأول من العام 2023 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.2% في النصف الأول من العام 2023 مقابل 13.6% في يونيو 2022. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.53% مقابل 1.42% في النصف الأول من العام 2022.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 16.4% على الرغم من تأثيره هامشياً باستثناء الأرباح المرحلية والتوزيعات النقدية بقيمة 10 فلس للسهم والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند احتساب معدل كفاية رأس المال الرقابي للنصف الأول من العام 2023. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.1% و 14.2% على التوالي.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.75% مقابل 1.42% بنهاية ديسمبر 2022. وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 218% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني الرئيسي أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة وصول متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في يونيو 2023 إلى 610 مليون دينار كويتي، أي أعلى هامشياً مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2022، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى نمو حجم الموجودات وزيادة القروض المتعثرة.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه كما في يونيو 2023، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 283 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطي كبير للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في النصف الأول من العام 2023.

كما أسلفت الذكر، ساهم في تعزيز أداء بنك الكويت الوطني خلال النصف الأول من العام 2023 عدة عوامل من ضمنها الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، وتحسن الأداء التشغيلي، هذا إلى جانب قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وخلال الفترة القادمة، قد يؤدي استمرار السياسات التي نشهدها على الصعيدين المحلي والدولي ومخاطر حدوث ركود إلى خلق بيئة اقتصاد كلي أقل تشجيعاً للنمو من ذي قبل. إلا أننا ما زلنا متفائلين بحذر بأن البيئة التشغيلية بصفة عامة ستكون مستقرة إلى حد كبير خلال الأرباع القادمة.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2023.

فعلى صعيد القروض، نمت قروض المجموعة بنسبة 2.7% خلال النصف الأول من العام 2023. وبالنظر إلى الأوضاع السياسية السائدة على الساحة المحلية وبيئة الاقتصاد الكلي بصفة عامة، نتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للقروض للعام 2023 نمواً متوسطاً في خانة الاحاد. وسوف ينعكس أي تحسن في البيئة التشغيلية إيجابياً على نمو القروض.

وننتقل الان لتغطية صافي هامش الفائدة. وكما أسلفنا الذكر، تحسن صافي هامش الفائدة في النصف الأول من العام 2023 ووصل إلى 2.52% على خلفية الاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة ونمو حجم أنشطة الأعمال مقارنة بالعام الماضي. وتشير التوقعات بصفة عامة إلى رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بمقدار 25 نقطة أساس قبل البدء في تعليق سعر الفائدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن توقيت ومدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزال غير مؤكد. كما نتوقع اشتداد وتيرة المنافسة وارتفاع تكلفة التمويل على الرغم من قوة مزيج التمويل التي تتميز به المجموعة. كما نتوقع أن يزيد صافي هامش الفائدة عن مستويات عام 2022 وأن يظل في العام 2023 مقارباً لنفس المستويات المسجلة في النصف الأول من العام 2023، مع امكانية أن يشهد ارتفاعاً هامشياً في تلك الفترة.

وبلغت نسبة التكاليف إلى الدخل 36.5% في النصف الأول من العام 2023 مقابل 38.2% للعام 2022 بأكمله. وفي ظل استفادتنا من ارتفاع الإيرادات واستمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2023 أقل من 40%، أي قريباً من مستويات العام 2022.

ونظراً لاستمرار حالة عدم اليقين، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر إلى الإيرادات / كفاية رأس المال. وبلغت تكلفة المخاطر 44 نقطة أساس في النصف الأول من العام 2023، نظراً لارتفاع المخصصات العامة الاحترازية. كما لا نتوقع خلال العام الحالي تكرار عمليات استرداد مخصصات ائتمانية كبيرة كما حدث في العام 2022. وعلى الرغم من ان تكلفة المخاطر لن تصل في العام 2023 إلى مستويات أقل من تلك المسجلة في العام 2022، إلا اننا متفائلون بحذر تجاه إمكانية بقائها اقل من مستويات العام 2021 البالغة 63 نقطة أساس. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم. ونعود الآن إلى أمير.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً على وقتكم واستماعكم.

شكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

شكراً للجميع على حسن الاستماع.

سنتوقف قليلاً حتى ترد إلينا جميع الأسئلة ثم نبدأ في الرد عليها تباعاً وفقاً لموضوعيتها.

حسناً، لقد عدنا، شكراً لكم جميعاً على الانتظار. لدينا قائمة كبيرة من الأسئلة، لذا سنحاول الإجابة على جميعها حسب الترتيب.

السؤال الأول عن الانخفاض في قروض شراء الأوراق المالية خلال هذا الربع.

من حيث إجمالي المبلغ، لم تنخفض قروض شراء الأوراق المالية بشكل كبير. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى النسبة المئوية لتلك القروض لإجمالي القروض، فقد استقرت عند حوالي 4% في الربع الرابع من العام

سوجيت رونغي:

الماضي أو الربع الأول من هذا العام وهي الآن حوالي 3%. لا أعتقد أن هناك تحولا كبيرا في الحركة لهذا النوع من القروض.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن صافي هامش الفائدة: يبدو أن صافي هامش الفائدة تسير بوتيرة أفضل من توقعاتكم السابقة، حيث حققت معدلات مستقرة للعام 2023 بعد الربع الأول من هذا العام، فما هي توقعاتكم للنصف الثاني من العام 2023؟

سوجيت رونغي:

استفاد صافي هامش الفائدة من ارتفاع العوائد بسبب التأثير الكامل لزيادة أسعار الفائدة ونمو حجم القروض والأوراق المالية الاستثمارية، ما أدى أيضًا إلى تحسن مزيج الأصول. وعلى الرغم من نمو تكلفة التمويل في كل من الكويت وخارجها، إلا أن المجموعة تواصل الاستفادة من الودائع الكبيرة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير على الرغم من التحول المحدود إلى أنواع أخرى من الودائع الذي شهدناه خلال الأرباع الأخيرة.

فيما يتعلق بالتوجيهات، فإن سعر الخصم المطبق لدى بنك الكويت المركزي حاليًا يبلغ 4% وبينما يبلغ سعر الخصم لدى الاحتياطي الفيدرالي حوالي 5.25%. وتشير التوقعات العامة هي أن رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة سوف يتوقف مؤقتًا بعد زيادة واحدة هذا الشهر ويظل ثابتًا لفترة من الوقت. ومع ذلك، ليس هناك وضوح بشأن ما إذا كان بنك الكويت المركزي سيحذو حذو بنك الاحتياطي الفيدرالي في هذا الشأن. خلال النصف الأول من العام 2023، بلغ صافي هامش الفائدة 2.52% وفي ظل سيناريو سعر الفائدة هذا مع تزايد المنافسة نوعًا ما وارتفاع تكاليف التمويل، نتوقع أن يتوسع صافي هامش الفائدة للفترة الكاملة للعام 2023 مقارنةً بالعام 2022 مع بقائه مستقرًا إلى حد كبير عند المستوى الحالي مع احتمال ارتفاع طفيف. ومع ذلك، تستمر المجموعة في الاستفادة من جزء كبير من الودائع منخفضة التكلفة المتمثلة في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، والتي ستساعدنا في إدارة مزيج التمويل العام لدينا.

أمير حنا:

هناك سؤال حول البيئة الكلية، مع توقع حدوث انتعاش اقتصادي خلال العام 2024، هل ترون أن بنك الكويت الوطني سوف يستفيد بشكل أكبر من نظرائه من أي من العوامل الرئيسية المحركة للنمو؟

شيخة البحر:

نعم، هذا سؤال جيد، كما تعلمون فقد قدمت الحكومة خطة السنوات الأربع إلى البرلمان، والتي تتضمن 5 محاور أساسية وهي ضمان استقرار المالية العامة، والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والرفاهية المستدامة والحكومة المنتجة.

وسيخلق هذا فرصًا للبنوك للمشاركة في المشاريع الضخمة، من خلال تمويل المشاريع ولدى بنك الكويت الوطني الخبرة، حيث لدينا مجموعة متخصصة تتعامل مع جميع نماذج المشاريع مثل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (B.O.T) وغيرها. لذلك، بالتأكيد سنستفيد كثيرًا من هذه الخطة الطموحة المقدمة من الحكومة.

كما أن خلق فرص عمل يعني أننا سنرى المزيد والمزيد من الكويتيين في سوق العمل، وهذا سيخلق فرصًا لخدماتنا المصرفية الشخصية، كما نأمل في خلق فرص كذلك عند إقرار قانون الرهن العقاري.

رأيت أسئلة أخرى تتعلق بمقترح صندوق الاستثمار السيادي الجديد الذي تريد الحكومة طرحه على جدول أعمالها، حيث اقترحت إنشاء صندوق سيادي جديد يسمى (SEYADA) بهدف الاستثمار في الاقتصاد المحلي وبشكل أساسي للمشاركة في تمويل المشاريع الضخمة والفرص الأخرى في السوق.

وبنك الكويت الوطني بالتأكيد يتمتع بعلاقات متميزة مع مختلف المؤسسات شبه الحكومية الكبرى والخبرة التي لدينا والفريق المؤهل الذي سيكون قادرًا على إدارة مثل هذه المشاريع في السوق.

أنا متفائلة للغاية وأعتقد أن بنك الكويت الوطني سيستفيد بشكل كبير من حركة الاقتصاد.

شكرًا لك. فيما يتعلق بتكاليف التمويل، هل يمكنكم تحديد القطاعات التي ساهمت بأكبر قدر في زيادة تكاليف التمويل؟

أمير حنا:

ترجع زيادة تكلفة التمويل في الربع الثاني إلى عاملين. أولاً، لا يزال هناك بعض الانتقال من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى الودائع لأجل، والتي تنتقل من قاعدة تكلفة منخفضة جدًا إلى تكلفة تمويل أعلى. ثانيًا، تم حجز ودائع الشركات أو تجديدها بمعدل أعلى نسبيًا، حيث جاءت بعض هذه الودائع قبل عام أو أكثر بتكاليف منخفضة، ما أدى إلى زيادة تكلفة التمويل.

سوجيت رونغي:

بلغ نمو القروض 7% على أساس سنوي وهي نسبة أعلى من نسبة نمو القروض في النظام المصرفي المحلي والبالغة 3%. فهل كانت العمليات الدولية وراء نمو القروض في النصف الأول من العام؟

أمير حنا:

كان نمو القروض في النصف الأول مزيحًا من النمو في الكويت - في كل من بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان، بالإضافة إلى بعض النمو في العمليات الدولية. وتجدر ملاحظة أنه بعد بضع سنوات من الركود، شهدنا ازديادًا في أنشطة الشركات والطلب على القروض في الكويت، الأمر الذي ساعد على تحقيق هذا النمو خلال النصف الأول.

سوجيت رونغي:

لدينا بعض الأسئلة عن ارتفاع القروض المتعثرة وانخفاض نسب تغطيتها، لذلك سنقوم فقط بتغطية الموضوعات في إجابة واحدة، وأغلب الأسئلة تتمحور حول مساهمات القطاعات والأسباب وراء ارتفاع القروض المتعثرة وما إذا كان هناك حد للانخفاض في نسبة التغطية.

أمير حنا:

ارتفعت القروض المتعثرة للمجموعة من 310 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2022 إلى 391 مليون دينار كويتي خلال هذا الفترة. ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى عدد محدود من الانكشافات على مستوى المجموعة. حيث تأثر بعض عملائنا بالعوامل الخاصة بدورة الاقتصاد مثل ارتفاع التضخم، وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة وما إلى ذلك. على الرغم من وجود الضمانات الكافية لتغطية أغلب هذه المديونيات، إلا أنه تم تصنيفها كقروض متعثرة وفقًا للقواعد المحلية. كما قامت المجموعة في إطار نهجها الاحترازي بتجنيب مخصصات محددة في بعض الحالات. ونحن دائمًا على تواصل مع عملائنا ونراقب الوضع باستمرار.

سوجيت رونغي:

ومع ذلك، فإن نسبة القروض المتعثرة التي بلغت 1.75% على الرغم من ارتفاعها قليلاً عن مستويات ديسمبر 2022، فإنها لا تزال عند مستويات منخفضة إلى حد كبير. حيث تقع هذه النسبة ضمن حدود 1.5% - 2%، وهو ما نعتبره المستوى الطبيعي للقروض المتعثرة لدينا.

فيما يتعلق بتغطية خسائر القروض، فإن تغطية خسائر القروض بنسبة 218% تعكس سياسة المجموعة المتحفظة في بناء المخصصات. حيث عادة ما كانت هذه النسبة تتجاوز 200% وأحيانًا 300%. وعلى الرغم من عدم وجود نسبة محددة مستهدفة لدى المجموعة، إلا أننا نشعر بالارتياح حيال بقاء النسبة الإجمالية لتغطية المخصصات أعلى من 200%.

هناك أيضًا بعض الأسئلة حول الاتجاهات في نسب رأس المال، والانخفاض الذي شهدناه في النصف الأول وتأثير التوزيعات نصف السنوية على ذلك.

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

يرجع الانخفاض الذي شهدناه في معدل كفاية رأس المال إلى سببين. الأول هو بالطبع أنه من ناحية هناك نمو في الأصول المرجحة بالمخاطر ولكن من ناحية أخرى لا يُسمح لنا بإدراج الأرباح الفصلية في قاعدة رأس المال التنظيمي. كما تم استبعاد التوزيعات النقدية البالغة 10 فلوس للسهم من رأس المال التنظيمي.

وكنتيجة مجمعة، شهدنا انخفاضاً في نسب رأس المال عند مقارنتها بشهر ديسمبر 2022. وعند نهاية العام، ستتم إضافة الأرباح المحتجزة مرة أخرى إلى رأس المال التنظيمي. ونتوقع أن تعود نسبة رأس المال إلى نفس المستويات أو مستويات مماثلة لشهر ديسمبر 2022.

لدينا سؤال عن على الاحتياطي الرأسمالي المستهدف؟

أمير حنا:

عادةً ما يستهدف البنك احتياطياً بحد أدنى 1.5% فوق المتطلبات الرقابية فيما يخص معدل كفاية رأس المال. ويتم تطبيق ذلك في نهاية العام عندما يتم تضمين الأرباح المحتجزة في حساب رأس المال التنظيمي.

سوجيت رونغي:

ما خطط البنك للحفاظ على مستويات الربحية الحالية باتجاهات دورة أسعار الفائدة خلال 2024؟ عادة ما يستفيد البنك من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة. لذلك، فمن الطبيعي أن يكون هناك بعض التأثير من انخفاض أسعار الفائدة عندما تنعكس الدورة. في الوقت ذاته، يعتمد ذلك على السرعة التي تنخفض بها أسعار الفائدة. طالما أن الوتيرة تدريجية، فإننا نعتقد أنه لن تكون هناك تأثيرات كبيرة خلال العام المقبل؛ بالنظر إلى أن نمو حجم الأعمال في العام 2023 سيتم الاستفادة منه بالكامل خلال العام المقبل، حيث ستساعدنا الأصول المدرة للفائدة المحجوزة هذا العام بالتأكيد على الحد من تأثير انخفاض أسعار الفائدة.

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

هناك سؤال عن تكاليف الموظفين. ما سبب الزيادة في تكاليف الموظفين خلال الربع الثاني من العام 2023؟

أمير حنا:

عادةً ما ترتفع تكاليف الموظفين خلال الربع الثاني نظراً لأن الترقيات والزيادات السنوية تتم اعتباراً من الربع الثاني. ويتضمن هذا أيضاً التعويضات الخاصة ببعض مستحقات نهاية الخدمة. ولن نرى مثل هذا المستوى من الزيادة في تكاليف الموظفين بالربع الثالث مقارنةً بالثاني.

سوجيت رونغي:

لدينا العديد من الأسئلة حول ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، ما هي نسبة الودائع غير المدرة للفائدة كنسبة مئوية من إجمالي الودائع؟ وهل يمكنكم تذكيرنا بنسب ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير؟ وكذلك مقارنتها بالعام الماضي؟

أمير حنا:

تواصل المجموعة الاستفادة من مزيج التمويل المتنوع والمدعوم بودائع قوية ومستقرة. لقد شهدنا انتقالاً محدوداً من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى الودائع لأجل، خاصة بداية من الربع الثالث من العام الماضي، على الرغم من تباطؤ معدل الانتقال خلال الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، فإن نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير كنسبة مئوية من الودائع غير المصرفية لا تزال عند مستويات جيدة جداً تقارب 40%. لم تتغير هذه النسبة بشكل كبير خلال الربعين الماضيين، ما ساهم في توفير مزيج تمويل جيد للغاية للبنك.

سوجيت رونغي:

لدينا الكثير من الأسئلة المكررة حول صافي هامش الفائدة والقروض المتعثرة. هناك سؤال عن مصر وبشأن اتجاهات جودة الأصول في مصر وتوقعات اتجاهات تكلفة المخاطر فيها؟

أمير حنا:

استمرت عملياتنا في مصر تسجيل أداء قوي للغاية ونمو الأصول على المستوى المحلي. وخلال الربع الأول، حقق بنك الكويت الوطني - مصر نموًا في الأرباح بنسبة 87% ونموًا في الأصول بنسبة 36% على أساس سنوي. وطالما كانت محفظة قروضنا في مصر مستقرة ولم تكن هناك شواهد على تدهور جودة الائتمان. وتظل نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند مقارنتها بمستويات مماثلة خلال العامين الماضيين. لذلك، فمن وجهة نظر تشغيلية لعملياتنا في مصر، ليس لدينا مخاوف محددة فيما يتعلق بجودة الائتمان في هذه المرحلة.

سوجيت رونغي:

هناك سؤال عن نسبة ودائع التجزئة إلى إجمالي الودائع؟ كيف كان اتجاه هذه النسبة؟

أمير حنا:

عادةً ما تتراوح نسبة ودائع عملاء التجزئة بين 35-40% من إجمالي محفظة الودائع لدينا، موزعة على عدد كبير من العملاء، لا سيما في الكويت. ولطالما اتسمت هذه الودائع بالقوة والثبات على مدار سنوات وربما أجيال عديدة. كما أن العديد منها في شكل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والتي نستفيد من مساهمتها في مزيج التمويل المتنوع للمجموعة.

سوجيت رونغي:

هل يمكنك تذكيرنا بقيمة محفظة قروض البنك بالدولار الأمريكي وما إذا كانت أسعار الفائدة الخاصة بها تتم بناءً على الليبور أم السوفر؟

أمير حنا:

فيما يتعلق بمحفظة القروض المقومة بالعملة الأجنبية، فإن أكثر من ثلث محفظة القروض لدينا مقوم بالعملة الأجنبية. وقد شرع البنك في نقل الموجودات والمطلوبات المالية ذات السعر المتغير من الليبور إلى السوفر. وتم بالفعل نقل جزء كبير من القروض إلى السوفر؛ بينما من المتوقع الانتهاء من الجزء المتبقي خلال الأرباع القادمة.

سوجيت رونغي:

نقوم بمراجعة الأسئلة للتأكد من عدم نسيان أي منها حيث يوجد تكرار في العديد من الأسئلة.

أمير حنا:

وردنا سؤال للتو. ما هي نسبة ودائع المؤسسات الحكومية من إجمالي الودائع؟ وما هي سمات هذه الودائع؟

سوجيت رونغي:

يتمتع البنك بعلاقة وثيقة ومستقرة للغاية مع المؤسسات الحكومية، ليس فقط في الكويت، ولكن على المستوى الإقليمي أيضًا. لقد استفدنا تاريخيًا من الودائع المستقرة من هذه المؤسسات. وتشكل ودائع المؤسسات الحكومية نحو 20% من إجمالي قاعدة التمويل لدينا وكانت هذه النسبة ضمن هذا النطاق خلال العامين إلى الثلاثة أعوام الماضية. وبالتالي، فإن قاعدة ودائع المؤسسات الحكومية لدينا مستقرة للغاية.

أعتقد أن هذه كل الأسئلة التي تلقيناها، ولا نرى أي أسئلة أخرى. في حال عدم إجابتنا على الأسئلة التي قمتم بطرحها أو وجود أي أسئلة للمتابعة، يرجى إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين لدينا وسنقوم بالرد عليها في أقرب وقت.

أمير حنا:

أكرر شكري لكم على انضمامكم إلينا في مكالمة اليوم وحسن الاستماع.

والآن عودة إلى إيلينا.

شكرًا لك أمير.

إيلينا سانشير:

شكرًا لإدارة بنك الكويت الوطني على العرض التقديمي اليوم والإجابة على الأسئلة، والشكر موصول لكم جميعًا على الانضمام إلى المكالمة. مع تمنياتنا لكم بيوم سعيد.